

الجيش في غينيا بيساو يدعو قوات الحرس الوطني إلى العودة لثكناتها



بيساو - أ ف ب

دعا جيش غينيا بيساو السبت، قوات الحرس الوطني إلى العودة لثكناتها غداة وقوع أعمال عنف الجمعة، أدت إلى مقتل شخصين على الأقل ودانتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) بشدة

واندلعت اشتباكات ليل الخميس الجمعة، بين عناصر من الحرس الوطني متحصنين في ثكنة بجنوب المدينة والقوات الخاصة للحرس الرئاسي، أسفرت عن سقوط قتيلين على الأقل، بحسب مسؤول عسكري

وأفاد مسؤول عسكري آخر طلب عدم كشف هويته نظراً إلى حساسية الوضع السبت، بأنه تم إجلاء ستة جنود مصابين إلى السنغال المجاورة

وعاد الهدوء ظهر الجمعة مع الإعلان عن توقيف أو استسلام قائد الحرس الوطني الكولونيل فيكتور تشونغو

وأفاد مراسل وكالة فرانس برس بأنه تمّ تقليص الإجراءات الأمنية في بيساو السبت، لكنّ ما زال جنود ينتشرون حول بعض المباني الرئيسية مثل القصر الرئاسي وإدارة الشرطة القضائية وبعض الوزارات.

وأعلن جيش غينيا بيساو في بيان السبت، أن بعض ضباط وجنود الحرس الوطني انتشروا داخل البلاد، بدون تحديد عددهم.

«وتابع «تبلغهم هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة بوجوب عودتهم إلى مكان تكليفهم

ودانت «إكواس» في بيان السبت «بشدة أعمال العنف وكل المحاولات الرامية إلى الإخلال بالنظام الدستوري وسيادة «القانون في غينيا بيساو»، داعية «إلى توقيف وملاحقة مرتكبي هذه الأحداث

».وأعربت عن «تضامنها الكامل مع الشعب والسلطات الدستورية في غينيا بيساو

ودعت الأمم المتحدة الجمعة إلى احترام سيادة القانون وحثت قوات الأمن والجيش على «مواصلة الامتناع عن أي «تدخل في السياسة الوطنية

• - «قضية قضائية» -

وحاول عناصر من الحرس الوطني مساء الخميس تحرير وزير الاقتصاد والمال سليمان سيدي ووزير الدولة للخزانة العامة أنتونيو مونتيرو الموقوفين في مقر الشرطة القضائية في بيساو، وفق مصادر عسكرية واستخباراتية

ووضع سيدي ومونتيرو قيد التوقيف في مركز الشرطة القضائية بعدما استدعاهما القضاء صباح الخميس وخضعا لاستجواب استمر ساعات في قضية سحب مبلغ عشرة ملايين دولار من خزائن الدولة

.واستجوبت الشرطة القضائية الوزيرين بناء على أوامر المدعي العام المعين من الرئيس

ويتبع الحرس الوطني بشكل أساسي لوزارة الداخلية التي يهيمن عليها الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر. كما هي حال الوزارات الرئيسية بعد فوز الائتلاف الذي قاده في الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيو 2023

.وعُثر على الوزيرين سالمين، وقد أعيد توقيفهما

وقال المتحدث باسم الحكومة فرانسيسكو مونيرو كونتي من الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر السبت ««اخترنا دائماً تطبيق القانون. يجب على الرئيس المنتخب أن يكمل ولايته

».وأضاف «لا يمكننا العرقلة من أجل أشخاص يواجهون القضاء، إذا تم احترام القانون فعلاً

ووقعت هذه الأحداث في غياب الرئيس أومارو سيسوكو إمبالو الذي يشارك في مؤتمر المناخ (كوب28) في دبي، ومن المقرر أن يعود إلى غينيا بيساو مساء السبت بحسب مقرّبين منه

.وتم انتخاب سيسوكو إمبالو لمدة خمس سنوات في كانون الأول/ديسمبر 2019

وتعاني غينيا بيساو انعدام الاستقرار بصورة مزمنة وشهدت منذ استقلالها عن البرتغال عام 1974 الكثير من الانقلابات ومحاولات الانقلاب، آخرها في شباط/فبراير 2022.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.